

موجز لصانعي القرار لعام ٢٠٢٢



تدهور الأراضي والنزاعات

تأمين حقوق الأرض والملكية للجميع

تدهور الأراضي والنزاعات. موجز لصانعي القرار

حقوق الطبع © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ٢٠٢٢

يمكن نسخ هذا الإصدار كليًا أو جزئيًا وبأي صورة من الصور للخدمات التعليمية أو غير الهادفة للربح دون تصريح خاص من مالك حقوق الطبع، بشرط الإشارة إلى المصدر. ولا يجوز استخدام هذا المنشور في إعادة بيعه أو في غرض تجاري آخر أيًا كان دون الحصول على الإذن الخطي من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

رقم النظام الموحد: HS/023/22E (HS Number)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
صندوق بريد: ٣٠٣٠، نيروبي، كينيا
هاتف: ٢٠٤٢ ٧٦٢ ٣١٢ +
فاكس: ٢٠٤٢ ٧٦٢ ٣٤٧٧ +
www.unhabitat.org

إخلاء مسؤولية

لا تعبر التسميات المستخدمة أو طريقة عرض المعلومات في هذا الدليل، بأي شكل من الأشكال عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة في المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين خطوط حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة نموها. كما أن التحليلات والتوصيات الواردة في هذا الدليل لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

شكر وتقدير

مدير مهام: أومبريتا تمبرا
المؤلف: فتحي إيجال
المراجعون والمساهمون: كلاريسا أوغستينوس، سينا شليمير، إليونورا فرانشيسكا سيربي، أومبريتا تمبرا
تحرير: واكيليف أومانيا
تصميم: كونتنت خانة لخدمات التسويق وإدارة العلاقات العامة
صورة الغلاف: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية/ تينجو سو (٢٠٠٩)
الشركاء الاستراتيجيون: الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بجمهورية ألمانيا الاتحادية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC).

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى زيارة هذا الموقع www.glt.net أو إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى unhabitat-glt.net@un.org.

الرسائل الرئيسية

- تدهورت نسبة ٢٥ في المئة من الأراضي عالميًا نتيجةً للظروف المناخية أو بفعل الأنشطة البشرية. ويؤثر هذا الأمر بصورة مباشرة على مدى توافر الأراضي وجودتها، مما يؤثر سلبيًا على سبل عيش المزارعين والرعاة والمجتمعات.
- يرتبط تدهور الأراضي ارتباطًا وثيقًا بالنزاعات، لا سيما في البلدان الضعيفة، إذ يؤدي تدهور الأراضي إلى تأجيج النزاعات والنزوح الجماعي من ناحية، وتتسبب النزاعات، من ناحية أخرى، في تسريع تدهور الأراضي والتأثير سلبيًا على قدرة البلدان والمجتمعات على المشاركة في جهود تحييد أثر تدهور الأراضي والاستثمار بها.
- يمكن تخفيف أثر تدهور الأراضي ومنع حدوثه وعكس مساره في بعض الحالات. ويسهم التصدي لتدهور الأراضي في تعزيز السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- يتطلب تحييد أثر تدهور الأراضي التزامًا على المستوى الوطني، والقيادة المحلية، ومشاركة نشطة من قبل المجتمعات، وإشراك النساء والشباب.
- يعد تأمين حقوق الأفراد والمجتمعات في الأرض شرطًا أساسيًا لمكافحة تدهور الأراضي، حيث إنه يمكن أصحاب الحقوق في الأراضي من أن يكونوا صانعي القرار في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي وأن يستفيدوا على نحو كامل من الأثر الإيجابي الذي تحققه هذه المبادرات.
- تعد إدارة الأراضي للوفاء بالغرض، وتوفير سبل الوصول إلى آليات تحقيق العدالة وحل النزاعات، وسياسات الأراضي الفعالة والقابلة للتنفيذ، والتشريعات واللوائح المصاحبة لها عوامل داعمة رئيسية لتدابير تحييد أثر تدهور الأراضي.

تحييد أثر تدهور الأراضي هو الحالة التي يكون فيها استقرار أو زيادة في كم وجودة موارد الأراضي اللازمة لدعم وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته في سبيل تعزيز الأمن الغذائي وذلك ضمن أطر وأنظمة إيكولوجية محددة زمنيًا ومكانيًا.

ملخص

يعرف تدهور الأراضي بأنه «انخفاض الإنتاجية البيولوجية أو الاقتصادية أو انعدامها وتعدد أراضي المحاصيل البعلية أو المروية، أو مراعي تربية الماشية، والمراعي العشبية، أو الغابات، أو الأحراج في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة لاستخدامات الأراضي أو عملية أو مجموعة من العمليات، بما في ذلك العمليات الناشئة عن الأنشطة البشرية وأنماط الاستيطان، مثل تآكل التربة الناجم عن الرياح أو المياه، وتدهور الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية أو الاقتصادية للتربة، وفقدان الغطاء النباتي الطبيعي على المدى الطويل» (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا). وعلى الصعيد العالمي، تمثل الأراضي المتدهورة حوالي ٢٥ في المئة من مجموع الأراضي (أمانة مرفق البيئة العالمية، ٢٠٢٢)، وإذا لم تحل هذه المشكلة، فسيستمر هذا الرقم في التزايد.

ينتج تدهور الأراضي عن الأفعال التي يقوم بها البشر، والتي تتضمن استغلالاً للأراضي يتسبب في انخفاض التنوع البيولوجي وخصوبة التربة. يعد تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره أمرًا ضروريًا للأمن الغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية، وللمحافظة على التنوع البيولوجي وتحقيق الأهداف المناخية (منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية مكافحة التصحر، ٢٠٢٢). لا يمثل تدهور الأراضي تحديًا للمناطق الريفية فحسب، بل إنه يشكل عبئًا ضاغطًا على البيئة الحضرية، مما يؤدي بدوره إلى تدهور الأراضي في المناطق شبه الحضرية الآخذة في التوسع.

تعد المنافسة على موارد الأراضي محركًا رئيسيًا للنزاعات. ويؤدي تدهور الأراضي إلى تضخيم هذه النزاعات وينتج عنه عدم استقرار واسع النطاق، مما يشكل تحديًا عالميًا متزايدًا. وإذا أهملت مشكلة تدهور الأراضي وعواقبها دون التصدي لها، فسوف تؤدي إلى تزعزع استقرار بلدان ومناطق بأكملها، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم النزاعات القائمة وتصعيدها لينتج عن ذلك نزوح جماعي للسكان.

يسلط هذا الموجز الضوء على العلاقة المتبادلة بين تدهور الأراضي والنزاعات، والخصائص الرئيسية لهذه العلاقة، وكيفية تفاعلها مع بعضهما البعض على أرض الواقع في ثلاثة بلدان. وهو يلخص الرؤى الواردة في تقرير الشبكة الدولية لأدوات الأراضي وموئل الأمم المتحدة (٢٠٢٢) تحت عنوان «تدهور الأراضي والنزاعات: دراسات حالة من الأردن والسودان والنيجر».

العلاقة بين تدهور الأراضي والنزاعات

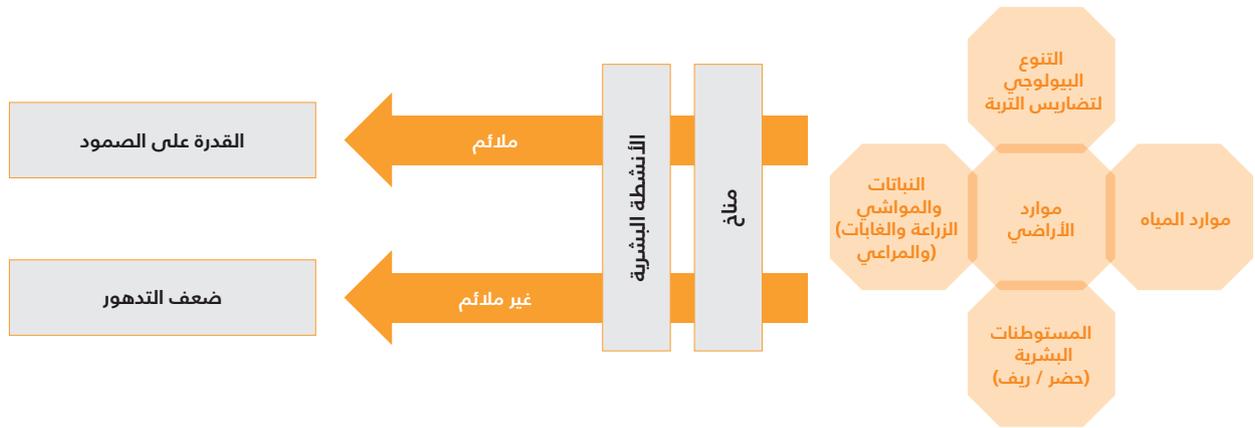
تدمير المحاصيل والمراعي والإضرار بشبكات الري. كما يضطر السكان المحليون إلى قطع الأخشاب لاستخدامها في توفير المأوى والطهي والقيام بممارسات أخرى تضمن بقاءهم على نحو فوري بدلاً من الممارسات المستدامة على المدى الطويل. وتشعر المجتمعات المتنازعة بعدم الأمان وعدم القدرة على تنفيذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأراضي وحمايتها من التدهور أو عدم الرغبة في ذلك.

كما يقيد النزاع إجراءات المؤسسات ويحد من الوصول إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للتصدي لتدهور الأراضي وتخفيف أثره ومنع حدوثه. قد تؤدي التوترات السياسية والاجتماعية إلى أن تصبح مسألة تدهور الأراضي في قاع قائمة أولويات البلدان، وذلك في نفس الوقت الذي تواجه فيه مؤسساتها المفتقرة إلى الموارد والضعيفة صعوبة بالغة في تنفيذ الإجراءات.

تبين دراسات الحالة من الأردن والسودان والنيجر أن تدهور الأراضي يمكن أن يكون مظهرًا يتجلى فيه أحد الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الضغط السكاني، وندرة الموارد الطبيعية، والديناميات العابرة للحدود، والحوكمة الضعيفة، وإدارة الأراضي غير الفعالة، وسياسات الاستبعاد، وتعدد النظم القانونية.

في ظل وجود الأسباب الجذرية للنزاع، يمكن أن يكون تدهور الأراضي حافزًا أو عاملاً مساهماً في إشعال فتيل العنف، لا سيما في حالات النزوح الجماعي والهجرة وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على استخدام الأراضي من قبل مجموعات مختلفة من السكان.

ومن ناحية أخرى، يؤدي النزاع إلى تسارع وتيرة تدهور الأراضي بشكل كبير، إذ يدفع انعدام الاستقرار والأمن المجتمعات إلى اللجوء إلى العنف المسلح بشكل متزايد، مما يتسبب في



شكل ١: الإدارة المستدامة للتربة / الأراضي من أجل الزراعة الذكية مناخياً المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، دليل الزراعة الذكية مناخياً، الوحدة ب ٧



شكل ٢: كيف يساهم نقص الوصول إلى المياه في تدهور الأراضي الجافة: على اليسار، البرسيم المروي بالرش، على الأرض الجافة اليمنى في الأزرق، الأردن.
المصدر: (٢٠١٣) François Molle/IRD.

لتدابير تحييد أثر تدهور الأراضي.

تعد الحوكمة الرشيدة للأراضي ونظم تنظيم الأراضي الفعالة أمران حاسمان لحماية حقوق الأراضي، فهي تهيئ بيئة داعمة لتحييد أثر تدهور الأراضي ولا غنى عنها لحل النزاعات على الأراضي وتحقيق الاستخدام المستدام لموارد الأراضي.

تلعب إدارة الأراضي المراعية للنزاعات والقائمة على الوفاء بالغرض دورًا رئيسيًا في توثيق حقوق الأراضي، وحماية أمن حيازة الأراضي، ودعم الاستخدام المستدام للأراضي، ومنع النزاعات على الأراضي أو حلها، وكلها عناصر أساسية لمكافحة تدهور الأراضي وضمان الحوكمة الرشيدة لها. يمكن لإدارة الأراضي للوفاء بالغرض أيضًا دعم العودة الطوعية للنازحين، والمساهمة في تأمين حقوق المرأة في الأرض، ورد المظالم التاريخية المتعلقة بالأراضي، والتي تعد أسبابًا جذرية متكررة للنزاع، وبالتالي فإن مواجهتها تشكل عنصرًا بالغ الأهمية من عناصر بناء السلام (أوغستينوس و تمبرا، ٢٠٢١).

إن تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره أمر ضروري للأمن الغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية، وللحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق الأهداف المناخية. وفي السياق الحالي للتنافس المتزايد على موارد الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة يمكن أن تسهم مكافحة تدهور الأراضي في منع النزاع والنزوح الجماعي وتخفيف حدتهما، وهما أمران قد يؤديان إلى زعزعة استقرار بلدان ومناطق بأكملها. يمكن إدارة تدهور الأراضي والتخفيف من حدته وعكس مساره من خلال تبني الالتزامات المناسبة. ويعتبر تأمين حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية في الأراضي أمر بالغ الأهمية لمكافحة تدهور الأراضي. وينبغي للدولة أن تعترف بجميع حقوق الحيازة المشروعة وأن توثقها وتحميها، بالتماشي مع النهج القائم على استمرارية الحقوق في الأراضي. ومن شأن ذلك أن يُمكن جميع أصحاب الحقوق في الأراضي - أفرادًا ومجتمعات - من المشاركة في مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي والمساهمة فيها باعتبارهم صناع قرار والاستفادة من الأثر الإيجابي الذي تحققه هذه المبادرات (منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ٢٠٢٢). ومن شأنه أيضًا أن يسهم في زيادة استدامة استخدام الأراضي والحد من النزاعات على ملكيتها أو استخدامها.

إن تدهور الأراضي والنزاع مترابطان ارتباطًا وثيقًا، لا سيما في البلدان الضعيفة. وتدهور الأراضي يُوَجِّع النزاع، والنزاع بدوره يعجل بتدهور الأراضي ويؤثر سلبيًا على قدرة البلدان والمجتمعات المحلية على المشاركة في تحييد أثر تدهور الأراضي والاستثمار فيه. وفي بعض الأحيان، يكون تدهور الأراضي مظهرًا يتجلى فيه أحد الأسباب الجذرية الأعمق للنزاع. وفي ظل وجود أسباب جذرية للنزاعات، يمكن أن يكون تدهور الأراضي العامل المحفز للنزاعات والعنف. ومن شأن إجراء تحليل للسبب الجذري للنزاع الناجم عن تدهور الأراضي أن يساعد في وضع هيكل

لا بد من اتخاذ إجراء محلي لمكافحة تدهور الأراضي والنزاعات ذات الصلة. وينبغي أن يكون من ضمن الأولويات تنمية القدرات وتمكين الجهات الفاعلة المحلية من قيادة جهود حوكمة الأراضي. ويتعين على السلطات والمجتمعات المحلية أن تعمل معًا في هذا الصدد.

ينبغي أن تدعم اللتزامات الوطنية الإجراءات المحلية. و توجد عدة أطر معيارية عالمية لتوجيه الإجراءات القطرية بشأن الحوكمة الرشيدة للأراضي وأمن حيازة الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي وهي: أهداف التنمية المستدامة، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وغيرها. كما وقعت معظم البلدان وصدقت على اللتزامات الدولية لحقوق الإنسان التي تقوم عليها المبادئ الواردة في هذه الأطر. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التزم ١٢٩ بلدًا بوضع أهداف وطنية طوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي، واعتبارًا من أوائل عام ٢٠٢٢، وضع أكثر من ثلثي هذه البلدان تلك الأهداف بالفعل (منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ٢٠٢٢). ويجب الوفاء بهذه اللتزامات بمساعدة قيادات الحكومات الوطنية وبدعم التمويل الدولي.

تتأثر النساء بدرجة كبيرة نسبيًا بالنزاعات وهن أكثر عرضة لآثار تدهور الأراضي، حيث أنهن غالبًا ما يعتمدن بشكل مباشر على الأراضي التي يزرعنها، حتى لو لم تكن مسجلة بأسمائهن. وتهميشهن في عمليات صنع القرار ليس له عواقب سلبية على حياتهن فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى قرارات لا تتضمن تجارب المرأة القيمة تقيد من استدامة التدخلات. وتتطلب البرامج الناجحة لتحييد أثر تدهور الأراضي اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين من حيث العمليات والنتائج. وينبغي وضع خطط للتنفيذ بقيادة الرجال والنساء على حد سواء وبالاستعانة بمساهماتهم.

من شأن تعزيز الوصول إلى العدالة وتقوية آليات متعددة لتسوية المنازعات قد تتواجد مع بعضها على أرض الواقع في نفس الوقت أن يخفف من حدة النزاعات المتعلقة بالأراضي وأن يعالج بعض أسباب تدهور الأراضي. وتشمل هذه الأسباب الافتقار إلى الاستثمار في ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي، والإحجام عن الاستثمار في تدابير استصلاح الأراضي وتحييد أثر تدهور الأراضي، وقطع الأشجار.

تُشكل السياسات الفعالة والقابلة للإنفاذ المتعلقة بالأراضي، وما يصاحبها من تشريعات وأنظمة، خطوة مهمة لاستدامة تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي.

ينبغي إعطاء الأولوية لتوعية الأطراف المعنية الدولية والوطنية والمحلية وتنمية قدراتها بشأن التداخل بين حوكمة الأراضي، وأمن حيازة الأراضي، وتدهور الأراضي، والنزاعات واسعة النطاق، والنزوح. وينبغي تشجيع الأطراف



شكل ٣: نساء يطحن بذور الدخن في النيجر.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة / يوليو نابوليتانو (٢٠١٣).

المعنية المحلية ودعمها فيما يخص فهم الأدبيات العالمية ذات الصلة واستيعابها واستحداث معارف محلية محددة السياق.

المراجع والقراءات الإضافية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)/ الشبكة الدولية لأدوات الأراضي (GLTN)(٢٠٢٢). «تدهور الأراضي والنزاعات: دراسات حالة من الأردن، والسودان، والنيجر».

أمانة مرفق البيئة العالمية (٢٠٢٢)(GEF Secretariat). «مكافحة تدهور الأراضي».

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. (١٩٩٦)(UNCCD).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (٢٠٢٢). الطبعة الثانية لـ«توقعات الأراضي العالمية، استعادة الأراضي من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود».

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (٢٠٢٢). «الدليل الفني لإدماج المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومسايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT) في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحديد أثر تدهور الأراضي».

كلاريسا أوغستينوس، وأومبريتا تمبرا (٢٠٢١). «إدارة الأراضي للوفاء بالغرض في مناطق النزاعات العنيفة». «في إدارة الأراضي للوفاء بالغرض: منح حقوق الأراضي الآمنة على نطاق واسع». المجلد الأول: مفاهيم مبتكرة، إينيمارك إس. ميكلارين. آر.، ليمين سي. (المحررين). (بازل، سويسرا، معهد النشر الرقمي المتعدد التخصصات «MDPI»)

رقم النظام الموحد: HS/023/22E (HS Number)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
موئل الأمم المتحدة
صندوق بريد: ٣٠٠٣، نيروبي . . . كينيا
هاتف: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٣١٢٠
فاكس: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٣٤٧٧

www.unhabitat.org

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا:
الأمانة العامة للشبكة الدولية لأدوات الأراضي
بتيسير من موئل الأمم المتحدة
صندوق بريد: ٣٠٠٣، نيروبي . . . كينيا
هاتف: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٥١٩٩
فاكس: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٤٢٥٦
البريد الإلكتروني: unhabitat-gltn@un.org

www.gltn.net

برنامج  الموئل
لمستقبل حضري أفضل

 **GLTN**
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي